المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

التخطيط والتنمية في الدول العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثالث عشر - مايو/ أيار 2012 - السنة الحادية عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً: المقدمة 2

ثانياً: تقييم تجربة الدول العربية في التنمية..... 4

ثالثاً: معوقات التنمية في الدول العربية 7

رابعاً: الخاتمة 9

المراجع 10

التخطيط والتنمية في الدول العربية

إعداد : د. حسين الطلافحة

أولاً: المقدمة

اهتمت الدول العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينيات من القرن الماضي وبعد الاستقلال مباشرة حيث مر التخطيط التنموي في الدول العربية بمراحل ثلاث، الأولى هي مرحلة التخطيط الشامل والتي بدأت في معظم الدول العربية بعد الاستقلال مباشرة وانتهت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي واعتمدت معظم الدول العربية التخطيط الشامل بهدف إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية من خلال برامج وخطط تديرها وتسيطر عليها الحكومات بشكل عام، فقد سادت القناعات في تلك الفترة بضرورة تدخل الحكومات بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال التخطيط اعتماداً على الفكر التنموي الذي كان سائداً آنذاك، وفشل السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية وضعف المبادرة. كما سادت القناعة آنذاك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة تعيق التنمية وأن التنمية لن تتحقق تلقائياً من خلال اقتصاديات السوق(Ali, A. (2011), Meiers (2001.

وقد توجهت الحكومات في تلك الفترة بشكل عام إلى تشجيع تراكم رأس المال واستخدام فائض العمل بشكل أمثل وتخفيف الضغط على العملات الأجنبية من خلال سياسات إحلال المستوردات، والتركيز على التصنيع. وقد سعت الحكومات إلى إعادة تخصيص الموارد من خلال خطط وبرامج تنموية متسقة. هدفت إلى توفير الاستثمارات الكامنة لتحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن النمو السكاني وتؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الدخل القومي. لذلك فقد كان الاستثمار المنتج هو المحدد الرئيسي في عملية التنمية (Ali, A. (2011.

اهتمت الدول العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينيات من القرن الماضي وبعد الاستقلال مباشرة حيث مر التخطيط التنموي في الدول العربية بمراحل ثلاثة هي مرحلة التخطيط الشامل والذي انتهى مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي ثم مرحلة التصحيح الهيكلي والتي انتهت مع نهاية القرن الماضي ثم مرحلة إطار التنمية الشاملة والتي بدأت منذ بداية القرن الحالي.

لذلك فقد اشتركت معظم خطط التنمية الاقتصادية العربية بهدف إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى استثمارات منتجة واستحدثت سياسات متفاوتة لتحقيق ذلك إلا أنها متقاربة من حيث المضمون قامت على التدخل في القطاع الصناعي والتمويل والموارد الطبيعية يصل إلى درجة التأميم في

كثير من الأحيان وزيادة مساهمة الحكومات في الإصلاح الزراعي واستخدام الضرائب والقروض لتمويل العجز وتحفيز المدخرين الأفراد للاستثمار في المشاريع الانتاجية واستحداث مؤسسات متخصصة للمشروعات في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية.

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات فقد زاد دور الحكومة في الاقتصاد وزادت ملكية الحكومات للموارد مما أضعف دور القطاع الخاص وكذلك دور السوق في تخصيص الموارد وظهرت تشوهات في الاقتصادات العربية وبدأت الدول العربية تعاني من العجز الكبير في موازناتها وزادت مديونياتها بشكل ملحوظ.

هنا وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت الحاجة إلى الرجوع إلى تفعيل دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية وبدأت لذلك المرحلة الثانية من التخطيط التنموي في الدول العربية وهي مرحلة برامج التصحيح الهيكلي التي فرضت في بعض الأحيان أو اقترحت وتم تبنيها من الحكومات في أحيان أخرى. وقد قامت برامج التصحيح الهيكلي هذه على ثلاثة مباديء أساسية هي تحرير الأسواق والاعتماد على آلية السوق وتحرير الأسعار وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد. وقد تمحور الهدف الأول والظاهر من هذه البرامج حول تقليل العجز في الميزانيات الحكومية. وقد اعتمدت هذه البرامج على سياسات ومكونات متشابهة أهمها تحرير الأسواق بشكل عام ورفع الدعم عن السلع المختلفة بما في ذلك السلع الزراعية والتحرر المالي بمعنى عدم التحكم بأسعار الفائدة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وخصخصة الاقتصاد واعتماد معدل العائد الداخلي كأساس لتخصيص الموارد الاقتصادية لقطاعات التعليم والصحة، بالإضافة إلى الإصلاح الإداري لتمكين الجهاز التنفيذي من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

من هنا يمكن القول أن كل من التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي تتفق على الهدف ولكنها تختلف بكيفية الوصول إليه. حيث اعتمدت برامج التخطيط الشامل على خطط تنمية متوسطة الأجل تقوم على سياسات إنمائية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد وتوفير الاستثمارات اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي على سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في فترات قصيرة تصل إلى ثلاث سنوات في حدها الأقصى.

لم يثبت نجاح التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة حيث كان التركيز على تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن معدل النمو السكاني فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان لذلك ظهرت الحاجة إلى تحديد أهداف أخرى للتنمية واعتماد سياسات مختلفة عن السياسات التي اعتمدت سابقا لذلك تبنى البنك الدولي في عام 1999 ما سمي إطار التنمية الشاملة Comprehensive Development Framework.CDF حيث تم التركيز على دور جميع الشركاء في التنمية، وأصبح تخفيض مستوى الفقر، وتقوية التداخل بين المكونات الإجتماعية والإنسانية والهيكلية والاقتصادية والحاكمية والبيئية تشكل أهدافاً للتنمية. وبناءاً على ذلك ظهر ما سمي بأهداف الألفية للتنمية والتي تكونت

من القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الإبتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية وكذلك استدامة البيئة وإقامة شراكة عالمية. وقد اعتمدت معظم الدول العربية هذه الأهداف أو بعضها كأهداف للتنمية وبذلك دخلت الدول العربية في مرحلة ثالثة للتنمية بدأت مع بداية القرن الحالي. (الملحق رقم (1) يبين الأهداف الاستراتيجية للتنمية لبعض الدول العربية).

لم يثبت نجاح التخطيط الشامل وبرامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة حيث كان التركيز على تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن معدل النمو السكاني فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان

ثانياً: تقييم تجربة الدول العربية في التنمية

لتقييم تجربة الدول العربية في التخطيط التنموي يمكن النظر إلى مدى ما تحقق من أهداف في مراحل التخطيط الثلاثة المذكورة أعلاه وهي كما يلي:

المرحلة الأولى	التخطيط الشامل	1960-1973
المرحلة الثانية	برامج التصحيح الهيكلي	1980-2000
المرحلة الثالثة	إطار التنمية الشاملة	2000-2010

أ. معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

نظراً لأن الهدف الرئيسي للتنمية في الدول العربية في المرحلة الأولى والثانية كان معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لذلك فإن معدل النمو الحقيقي هذا سيستخدم كمؤشر لتقييم ما حققته الدول العربية وذلك من خلال مقارنة مع معدلات نمو مرجعية مقبولة. واتباعاً لطريقة على عبدالقادر (2011) يمكن اعتماد معدل النمو اللازم لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التخطيط 20 عاماً (3.5%) أو 30 عاماً (2.3%) كمؤشر مقبول لمقارنة معدل النمو اللازم لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطن في الدول العربية (Ali, A. (2011). لذلك تم تقسيم الدول العربية (19 دولة) حسب معدل النمو المحقق إلى ثلاثة أقسام ضم الأول الدول التي حققت معدل نمو يقل عن الصفر وضم القسم الثاني الدول التي حققت معدلات نمو موجبة ولكنها تقل عن 2.3% وتضم المجموعة الثالثة الدول التي حققت معدلات نمو موجبة وتزيد عن 2.3% ثم مقارنة هذه المجموعات بمراحل النمو الثلاثة.

يبين الملحق رقم (2) أن ستة دول عربية حققت معدلات نمو سالبة في الفترة 1973-1960 هي جيبوتي (1.2-) الأردن (0.2-) وعُمان (8.7-) والكويت (5.0-) وليبيا (4.9-) والسودان (3.4-)، استطاعت دولتين منهما زيادة معدل النمو الحقيقي إلى مقدار موجب ولكنه يقل عن 2.3% خلال الفترة 2000-1980 هما عُمان (2.1) والسودان (1.3). ومن بين ثلاثة دول حققت معدلات نمو موجبة وتقل عن 2.3% خلال الفترة 1973-1960 وهي الصومال (1.3%) والجزائر (1.6%) ومصر (0.1-) تراجع وضع كل من الصومال (2.5-) والجزائر (01-.) لتحقق معدلات نمو سالبة في الفترة 2000-1980 وتمكنت

مصر من رفع معدل النمو ليصبح موجباً ويزيد عن 2.3% (3.9%).

ومن بين 11 دولة عربية حققت معدلات نمو موجبة وتزيد عن 2.3% خلال الفترة 1960-1973 تراجعت 7 دول لتحقق معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1980-2000 وتراجع وضع دولتين لتحقق معدل نمو موجبة لكنها تقل عن 2.3% وحافظت دولة واحدة (تونس) على معدل نمو موجب ويزيد عن 2.3% إلا أنه انخفض عما كان عليه في الفترة 1960-1973.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن برامج التصحيح الهيكلي فشلت في تحقيق التنمية في الدول العربية اعتماداً على مقياس معدل النمو الحقيقي.

ويبين الملحق رقم (3) أن من بين 13 دولة عربية حققت معدلات نمو سنوية سالبة خلال الفترة 1980-2000، ارتفع معدل النمو السنوي إلى أكثر من 2.3% في خمسة دولة عربية هي الإمارات وقطر وليبيا والكويت والبحرين. كما ارتفع معدل النمو السنوي في خمسة دول أخرى ليصبح أكبر من صفر وأقل من 2.3% وحققت ثلاثة دول فقط معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2000-2007. ويبين نفس الملحق أن من بين خمسة دول عربية حققت معدلات نمو سنوية موجبة وتقل عن 2.3% خلال الفترة 1980-2000 وتحسن معدل النمو السنوي في دولتين منهما حيث حققت سوريا والسودان معدلات نمو سنوية تزيد عن 2.3% خلال الفترة 2000-2010. أي الدول العربية بشكل عام قد حققت نجاحاً واضحاً في التنمية مقاسة بمعدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة وهي مرحلة إطار التنمية الشاملة بالمقارنة مع برامج التصحيح الهيكلي.

وعند مقارنة معدلات النمو التي حققتها الدول العربية في الفترة 2000-2010 مع ما تحقق خلال الفترة 1960-1973 يبين الملحق رقم (4) أنه من بين 6 دول عربية حققت معدلات نمو سنوية سالبة في مرحلة التخطيط الشامل ارتفع معدل النمو السنوي في ثلاثة منها إلى أكثر من 2.3% واثنين إلى معدل موجب يقل عن 2.3%. في حين تراجع وضع الصومال وجزر القمر لتحقق معدل نمو سنوي سالب، كما تراجع وضع خمسة دول عربية هي لبنان والعراق وموريتانيا والمغرب والسعودية ليحقق معدلات نمو سنوية موجبة وتقل عن 2.3% خلال الفترة 2000-2010 بالمقارنة مع معدلات تزيد عن 2.3% في فترة التخطيط الشامل 1960-1973. من هنا يمكن الاستنتاج أن التخطيط الشامل سواءً كان بشكله القديم 1960-1973 أو بشكله الجديد 2000-2010 قد حقق نجاحاً واضحاً بالمقارنة مع برامج التصحيح الهيكلي.

حققت الدول العربية نجاحاً واضحاً في مراحل التخطيط الشامل بشكليه القديم 1960-1973 والجديد 2000-2010 بالمقارنة مع برامج التصحيح الهيكلي.

ب. مؤشر التنمية البشرية

ورغم أن خطط التنمية الشاملة وبرامج التصحيح الهيكلي استهدفت معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ولكن وللمقارنة يمكن النظر إلى مؤشر التنمية البشرية كمقياس

للتنمية لتقييم أداء التخطيط في الدول العربية. ولكن، ونظراً لأن مؤشر التنمية البشرية متوفر للفترة 1980-2011 لذلك يمكن مقارنة الأداء التنموي في الدول العربية خلال مرحلتي برامج التصحيح الهيكلي (1980-2000) وإطار التنمية الشاملة (2000-2010) والملحق رقم 5 يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية للفترة 1980-2011. والذي يبين بوضوح أن المؤشر كان متزايداً في جميع الدول العربية ولم يتناقص في أي منها، الشكل رقم (1). أي أن جميع الدول العربية حققت نتائج إيجابية على مستوى التنمية البشرية بينما لم يحقق الكثير من الدول العربية نفس النتائج على مستوى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1): مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية

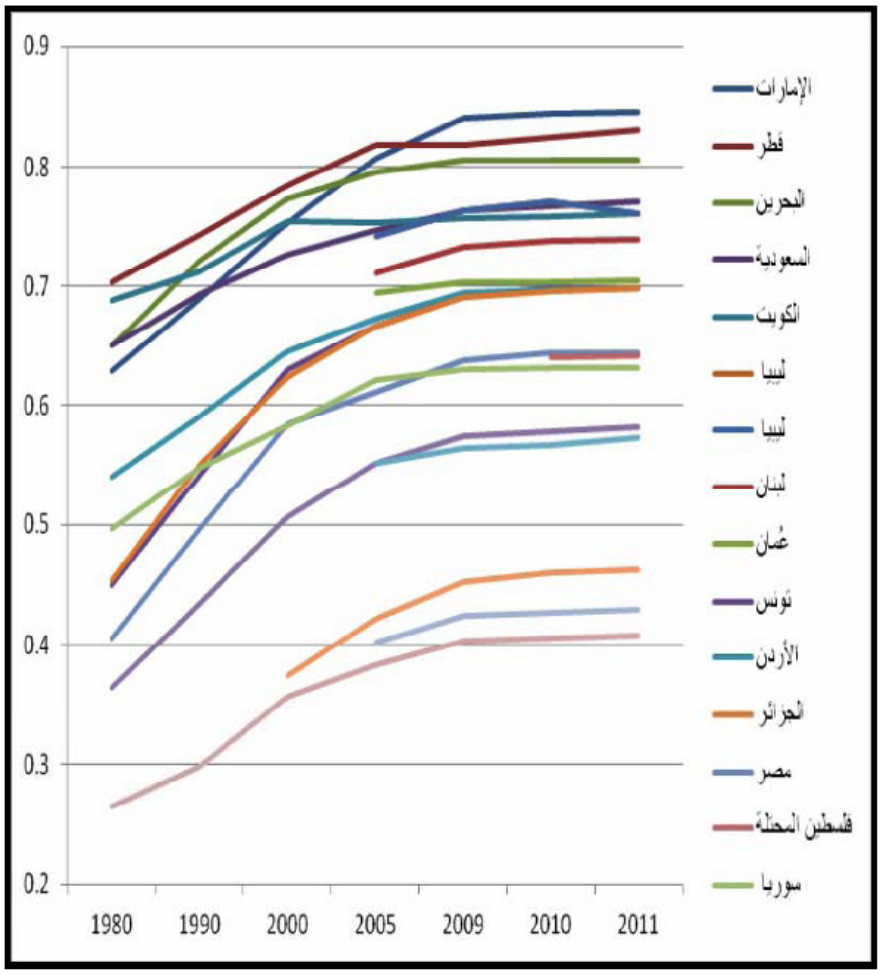

ثالثاً: معوقات التنمية في الدول العربية

تتأثر التنمية في الدول العربية عوامل معوقة كثيرة تتراوح من ضعف وعجز التخطيط في كثير من الأحيان وضعف أو عدم وجود التمويل المناسب إلى ضعف المؤسسات وعدم توفر العمالة الفنية المدربة اللازمة إلى عدم الاستقرار السياسي وبعض العوامل الخارجية. ولكن وفي هذا المجال نود أن نركز على معوقين هما الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات مقاساً بمؤشر محاربة الفساد ومؤشر التعبير والمساءلة.

1. الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي، بمعنى التزام القيادة السياسية بالتنمية التزاماً مدعوماً بالعمل واتخاذ القرارات المناسبة، من أهم الأسباب المساعدة والداعمة للعملية التنموية. ويتفاوت عدم الاستقرار السياسي من التغير السريع في الحكومات أو التوجهات الحكومية وأولوياتها بحيث يتغير التزام الحكومات المتتالية بالأهداف التنموية والخطط التنموية إلى الحروب سواء كانت حروب داخلية أو حروب مع عدو خارجي.

وقد عانت الدول العربية بشكل عام من عدم الاستقرار السياسي، ولتوضيح ذلك يمكن النظر إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية اختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة. ويتراوح قيمة المؤشر بين 2.5 للتعبير عن أعلى درجات الاستقرار السياسي وسالب 2.5 للتعبير عن أدنى درجات الاستقرار السياسي. ويبين الملحق رقم (5) مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية للفترة 1996-2009 حيث يلاحظ أن عدد الدول التي كانت تتمتع باستقرار سياسي جيد وبمؤشر يزيد عن الواحد عام 1996 هي دولة واحدة جزر القمر، وقد كان عدد الدول التي تتمتع باستقرار سياسي متوسط حيث قيمة المؤشر أكبر من صفر وأقل من الواحد الصحيح كانت ثمانية دول هي جيبوتي والأردن والكويت وموريتانيا وعُمان وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة. أما باقي الدول العربية وعددها 11 دولة فقد كانت تعاني من الاستقرار السياسي حيث كانت قيمة المؤشر لهذه الدول تقل عن الصفر وتصل في بعضها إلى أقل من سالب واحد مثل الجزائر (-2.71) والصومال (2.29) والسودان (-2.56) وليبيا (-1.75) واليمن (-1.14). وقد تراجع مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية بعد ذلك ففي عام 2002 أصبح عدد الدول التي كان فيها مستوى الاستقرار السياسي متوسط (المؤشر أكبر من صفر) 7 دول فقط هي عُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر وجزر القمر وموريتانيا والبحرين وتونس، وكان عدد الدول التي حققت استقراراً سياسياً متدني (قيمة المؤشر -0.5 - 0) ستة دول من بينها الكويت وسوريا والمغرب والسعودية وقد عانت ثمانية دول عربية من استقرار سياسي متدني جداً حيث قيمة المؤشر أقل من 0.5- من بين هذه الدول الأردن ومصر ولبنان والجزائر...

وعلى الرغم من تحسن الاستقرار السياسي في دولة قطر لتصل قيمة المؤشر فيها إلى أكبر من الواحد عام 2009. فقد تراجع

الاستقرار السياسي في الدول العربية بشكل عام. ففي عام 2009 حققت 6 دول عربية استقراراً سياسياً متوسطاً، حيث بلغ قيمة المؤشر فيها أكبر من صفر وأقل من الواحد ومنها الإمارات العربية وعُمان والكويت وتونس، إلا أن عدد الدول التي عانت من استقرار سياسي متدني ومتدني جداً ليصبح أربعة عشر دولة. وقد زاد عدم الاستقرار السياسي في عامي 2010 و 2011 في معظم الدول العربية بشكل عام.

2. ضعف المؤسسات

يقصد بالمؤسسات جميع القيود التي يتعارف عليها المجتمع لحكم العلاقات المتبادلة بين أفراده بما في ذلك المؤسسات الرسمية وهي القوانين والتشريعات وكذلك المؤسسات غير الرسمية وهي الأعراف والتقاليد والعادات. علي عبدالقادر، 2007 وقد ورثت الدول العربية من فترة الاستعمار مؤسسات ضعيفة بشكل عام نهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن وجمع الإيرادات، لكنها لم تكن قادرة على إدارة عملية التنمية بل كانت عائقاً في كثير من الأحيان أمامها. وتعتمد هنا على مؤشرين من المؤشرات الكثيرة لقياس المؤسسات هما مؤشر محاربة الفساد ومؤشر التعبير والمساءلة.

يصدر مؤشر محاربة الفساد عن البنك الدولي، وتتراوح قيمته بين 2.5 للتعبير عن قصور عملية مكافحة الفساد أي التطور المؤسسي و 2.5- للتعبير عند ضعف عملية محاربة الفساد وبالتالي ضعف المؤسسات ويبين الملحق (7) مؤشر محاربة الفساد في الدول العربية للفترة 1969-2009 حيث يلاحظ أن هذا المؤشر كان موجباً ويقل عن الواحد الصحيح في دولتين فقط هما الكويت والمغرب في عام 1996 وصل في الصومال إلى 1.67- وقد كان يقل عن 1- في كل من السعودية وسوريا والسودان وليبيا وكان سالباً بين 0 و 1- في بقية الدول العربية. وقد تحسن هذا المؤشر كثيراً، ففي عام 2002 بلغ عدد الدول التي زاد فيها قيمة المؤشر عن 1 دولتين هما الكويت 1.18 والإمارات العربية المتحدة 1.13 وكان المؤشر موجباً في ستة دولة أخرى منها قطر 0.87 والبحرين 0.82 وتونس 0.57 والسعودية 0.27. في حين كان عدد الدول التي نقص فيها هذا المؤشر عن الصفر 13 دولة منها ثمانية دول كان وضع محاربة الفساد ضعيف جداً أي أن المؤشر يقل عن 0.5- ومنها جيبوتي والجزائر وليبيا والسودان والصومال. وفي عام 2009 بقي عدد الدول التي يزيد فيها قيمة المؤشر عن الواحد دولتان هما قطر 1.64 والإمارات العربية 1.04 كما حافظت ستة دول عربية أخرى على مستوى كان فيها مستوى متوسط لمكافحة الفساد حيث كانت قيمة المؤشر فيها موجباً ويقل عن الواحد ومنها عُمان 0.48 والكويت 0.42 والبحرين 0.30 والأردن 0.27 كما بقي عدد الدول التي تعاني من ضعف شديد في مكافحة الفساد حيث يقل المؤشر عن 0.5- ثمانية دول منها لبنان 0.8- سوريا 0.96- وليبيا 1.10- واليمن 1.03- والسودان 1.24- والصومال - 1.73 ومع أن توزيع الدول العربية حسب مستوى مكافحة الفساد لم يتغير بين عامي 2002 و 2009 إلا أن درجة مكافحة الفساد تحسنت في دولتين فقط هما قطر والأردن وتراجعت في بقية الدول العربية.

وعند قياس المؤسسات باستخدام مؤشر التعبير والمساءلة يبدو ضعف المؤسسات كبيراً واضحاً حيث يشير الملحق رقم (8) إلى أن قيمة المؤشر كان سالباً لجميع الدول العربية ولكل الفترة الزمنية 1996-2009 ولم يتغير الوضع بعد ذلك.

يعتبر ضعف المؤسسات في الدول العربية أهم معوقات التنمية فقد تبين أن عدم الاستقرار السياسي قد تزايد مع الزمن فقد تراجعت جميع الدول العربية على مؤشر الاستقرار السياسي باستثناء دولتين فقط ما بين عام 2002 و 2009 كما أن المؤسسات مقاسة على مؤشر التعبير والمساءلة كانت ضعيفة جداً ولم يكن هذا المؤشر موجب في أي من الدول العربية حتى عام 2009.

رابعاً: الخاتمة

بدأت الدول العربية عملية التخطيط التنموي منذ الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي واستمرت تنفذ الخطط التنموية بشكل مستمر. وقد مرت عملية التخطيط بمراحل ثلاثة أولى كانت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حيث كان التخطيط شاملاً زاد تدخل الدولة وملكيتها للموارد الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص مما زاد العبء المالي على الحكومات وزاد العجز في موازنات معظم الحكومات العربية أدى إلى تفاقم المديونية. واضطرها إلى الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد فدخلت في المرحلة الثانية من التخطيط وهي مرحلة إعادة الهيكلة وقد استمرت طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لتكتشف أنها لم تحقق التنمية وأن مستوى الفقر والجوع قد زاد كما نقصت معدلات النمو. فتحولت أهداف التنمية وطبيعة التخطيط التنموي إلى ما أسماه البنك الدولي بإطار التنمية الشاملة ودخلت العملية التنموية مرحلتها الثالثة بعد عام 2000.

ومع أن الكثير من الدول العربية استطاعت أن تحقق معدلات نمو موجبة في الفترة الأخيرة كما حققت تحسناً واضحاً على مؤشر التنمية البشرية كما أشرنا أعلاه إلا أنها لم تحقق نمواً كافياً. فقد بينت الدراسات والمعلومات الإحصائية المتوفرة أن التخطيط الشامل وإدارة الحكومة للعملية التنموية مع فتح المجال لآلية السوق ليعمل على تخصص الموارد وتنشيط القطاع الخاص لتمكينه من قيادة العملية التنموية أدت إلى نتائج أفضل بكثير من برامج التصحيح الهيكلي التي اتبعت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

يعتبر ضعف المؤسسات في الدول العربية أهم معوقات التنمية فقد تبين أن عدم الاستقرار السياسي قد تزايد مع الزمن فقد تراجعت جميع الدول العربية على مؤشر الاستقرار السياسي باستثناء دولتين فقط ما بين عام 2002 و 2009 كما أن المؤسسات مقاسة على مؤشر التعبير والمساءلة كانت ضعيفة جداً ولم يكن هذا المؤشر موجب في أي من الدول العربية حتى عام 2009.

المراجع العربية

الحمصي، محمود (1989)، خطط التنمية العربية اتجاهاتها الكاملة والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

علي، علي عبدالقادر (2007)، نوعية المؤسسات والأداء التنموي، سلسلة جسر التنمية، العدد 62، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

علي، علي عبدالقادر (2007)، مؤشرات قياس المؤسسات، سلسلة جسر التنمية، العدد 60، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

الطلافحة، حسين (2012)، تنفيذ وتقييم الخطط التنموية، برنامج تدريبي للفترة 15-2012/1/19. المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2012.

المراجع الإنجليزية

Ali, Abdel Gadir, Ali, Development Planning in Africa, Key Issues, Challenges and Prospects, Arab Planning Institute, Kuwait, March, 2011.

African Development Bank group, The 2008 Country Policy and Institutional Assessment (CPIA), African Development Bank, October 2010, ORMU. www.afdb.org.

IGE, The World Bank's Country Policy and Institutional Assessment. An Evaluation IGE, June 2009.

Kaufmann D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, "Governance Matters". World Bank Policy Research Department Working Paper No. 2199, Washington DC. 1999.

Miller, Terry and Holmes, KIM, (2011). Index of Economic Freedom, Promotion Economic Opportunities and Prosperity, the Heritage Foundation.

Radaelli, Claudio and Menwese Ann, Impact Assessment Indicators, Measuring the Quality of Impact Assessment. Center for European Governance, Dept. of Policies, University of Exeter 2011.

World Bank, World Bank Data Base. http//info:worldbank.org/governance/wgi/index.asp.

الملحق رقم (1): الأهداف الاستراتيجية للتنمية في الدول العربية

الدولة	الأهداف الاستراتيجية للتنمية
السعودية	1. تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تنمية الموارد البشرية. 2. توسيع وتفعيل القطاع الخاص.
الأردن	1. التصحيح المالي. 2. التشغيل وتقليل العمالة. 3. التنمية السياسية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والبنية التحتية والاقتصادية.
أبوظبي	1. استدامة وتنمية البيئة. 2. تنمية الأعمال وتنظيم الحكومة. 3. التنمية السياسية والاجتماعية والموارد البشرية والبنية التحتية.
عُمان	1. النمو المستدام. 2. تنويع القاعدة الاقتصادية. 3. تنمية الموارد البشرية. 4. توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص.
قطر	1. التنمية الاقتصادية. 2. التنمية الاجتماعية. 3. تنمية الموارد البشرية. 4. استدامة البيئة.
مصر	1. أهداف التنمية للألفية.

المصدر: تم تجميعها من أكثر من مصدر بالاعتماد على الخطط والبرامج التنموية المنشورة للدول أعلاه.

ملحق رقم (2)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد 1960-1973	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2000-2007		
	أقل من صفر	بين صفر - 2.3%	أكثر من 2.3%
أقل من صفر	جيبوتي (1.9;-1.2)	الأردن (2.2;-0.2) عُمان (1.0;8.7)	الكويت (2.3;-5.0) ليبيا (4.5;-4.9) السودان (6.3;-3.4)
بين صفر - 2.3%	الصومال (0.4;-1.3)	مصر (2.8;1.7)	
أكثر من 2.3%	جزر القمر (0.9;3.0)	لبنان (0.2;3.9) العراق (1.0;4.4) موريتانيا (1.4;7.3) المغرب (2.1;5.2) السعودية (0.9;32.1)	البحرين (4.0;4.9) قطر (5.3;2.5) الإمارات (4.0;18.1) تونس (4.1;4.3) سوريا (2.3;3.2)

المصدر: معدلات محسوبة من Penn tables 6.3.

ملحق رقم (3)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد 1960-1973	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 1980-2000		
	أقل من صفر	بين صفر - 2.3%	أكثر من 2.3%
أقل من صفر	جيبوتي (0.1;-1.2) الأردن (1.1;-0.2) الكويت (1.2;-5.0) ليبيا (5.4;-4.9)	عُمان (2.1;-8.7) السودان (1.3;-3.4)	
بين صفر - 2.3%	الصومال(2.5;-1.3) الجزائر (0.1;-1.6)		مصر (3.9;1.7)
أكثر من 2.3%	جزر القمر(0.1;-3.0) البحرين (0.6;-4.9) قطر (0.4;-2.5) الإمارات (2.5;-18.1) العراق (0.1;-4.4) موريتانيا (0.2;-7.3) السعودية (3.2;-32.1)	سوريا (1.0;3.2) لبنان (0.0;3.9) المغرب (0.9;5.2)	تونس (2.9;4.3)

المصدر: معدلات محسوبة من Penn tables 6.3.

ملحق رقم (4)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد 1980-2000	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2000-2007		
	أقل من صفر	بين صفر - 2.3%	أكثر من 2.3%
أقل من صفر	الصومال (-2.5;-0.4) جزر القمر (-0.9-0.1) جيبوتي (-0.1;-1.9)	الجزائر (-0.1;2.6) العراق (-0.1;1.0) الأردن (-1.1;2.2) السعودية (-3.2;0.9) موريتانيا (-0.2;1.4)	الإمارات (-2.5;4.0) قطر (-0.4;5.3) ليبيا (-5.4;4.5) الكويت (-1.2;2.3) البحرين (-0.6;4.0)
بين صفر - 2.3%		عُمان (2.1;1.0) المغرب (0.9;2.1) لبنان (0.0;0.2)	سوريا (1.0;2.3) السودان (1.3;6.3)
أكثر من 2.3%			مصر (3.9;2.8) تونس (2.9;4.1)

المصدر: معدلات محسوبة من Penn tables 6.3.

الملحق رقم (5): قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية

الدولة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846
قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831
البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806
السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770
الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760
ليبيا	..	..	..	0.741	0.763	0.770	0.760
لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739
عُمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705
تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698
الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698
مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644
فلسطين المحتلة	..	..	..	..	..	0.640	0.641
سوريا	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632
المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582
العراق	..	..	..	0.552	0.565	0.567	0.573
اليمن	..	..	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462
جيبوتي	..	..	..	0.402	0.425	0.427	0.430
السودان *	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408

الملحق رقم (6): مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-1.20	-1.01	-1.08	-1.05	-1.02	-1.44	-1.84	-1.83	-1.87	-2.32	-2.71
البحرين	-0.09	-0.23	-0.26	-0.38	-0.27	-0.01	0.21	0.11	0.07	-0.21	-0.82
جزرالقمر	-1.01	-1.04	-1.01	-0.17	-0.17	0.07	-0.58	0.34	-0.18	0.47	1.04
جيبوتي	0.48	0.34	-0.07	-0.23	-0.63	-0.23	-0.92	-0.39	-0.50	-1.07	0.21
مصر	-0.63	-0.51	-0.62	-0.88	-0.83	-0.89	-0.78	-0.62	-0.27	-0.44	-0.95
الأردن	-0.23	-0.26	-0.23	-0.61	-0.15	-0.29	-0.24	-0.54	0.01	-0.13	0.17
الكويت	0.42	0.50	0.56	0.37	0.22	0.16	0.08	-0.14	0.61	0.35	0.01
لبنان	-1.51	-1.88	-2.12	-1.86	-1.08	-0.87	-0.64	-0.66	-0.61	-0.86	-0.52
ليبيا	0.62	0.68	0.58	0.29	0.28	-0.05	-0.30	-0.50	-0.69	-1.22	-1.75
موريتانيا	-1.17	-0.91	-0.30	-0.04	-0.38	-0.03	0.01	0.17	0.10	0.22	0.56
المغرب	-0.43	-0.44	-0.38	-0.36	-0.39	-0.32	-0.36	-0.33	-0.20	0.13	-0.50
عُمان	0.81	0.89	0.85	0.78	0.78	0.83	0.81	0.78	0.86	0.69	0.47
قطر	1.12	1.05	0.90	0.92	0.88	0.91	0.95	0.65	1.03	0.96	0.33
السعودية	-0.37	-0.36	-0.49	-0.54	-0.55	-0.88	-0.19	-0.34	0.02	-0.11	-0.55
الصومال	-3.31	-3.28	-3.21	-2.74	-2.65	-2.60	-2.36	-2.34	-2.48	-2.37	-2.29
السودان	-2.65	-2.43	-2.33	-2.11	-2.10	-1.81	-2.12	-2.02	-2.38	-2.05	-2.56
سوريا	-0.68	-0.55	-0.58	-0.62	-0.89	-0.65	-0.26	-0.23	-0.65	-0.30	-0.82
تونس	0.23	0.21	0.24	0.31	0.09	0.05	0.28	0.11	0.27	0.24	0.05
الإمارات	0.91	0.71	0.90	0.85	0.69	0.69	0.84	0.75	0.80	0.73	0.74
فلسطين	-1.98	-1.93	-1.76	-1.73	-1.53	-1.36	-1.50	-1.86	-1.74	-1.69	..
اليمن	-2.31	-1.93	-1.55	-1.33	-1.47	-1.67	-1.36	-1.38	-1.34	-1.48	-1.14

المصدر: البنك الدولي http//info:worldbank.org/governance/wgi/index.asp.

ملحق رقم (7): محاربة الفساد

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-0.49	-0.44	-0.40	-0.43	-0.41	-0.56	-0.50	-0.79	-0.80	-0.89	-0.27
البحرين	0.30	0.35	0.37	0.33	0.49	0.56	0.65	0.82	0.44	0.30	-0.25
جزرالقمر	-0.75	-0.73	-0.64	-0.62	-0.80	-0.77	-0.80	-0.84	-1.12	-1.29	..
جيبوتي	-0.26	-0.17	-0.46	-0.63	-0.68	-0.46	-0.80	-0.70	-0.91	-0.72	..
مصر	-0.41	-0.68	-0.65	-0.60	-0.55	-0.54	-0.53	-0.37	-0.50	-0.36	-0.18
الأردن	0.27	0.45	0.34	0.36	0.34	0.43	0.35	-0.05	0.05	0.06	-0.24
الكويت	0.42	0.55	0.51	0.80	0.86	0.98	1.00	1.18	0.98	0.99	0.54
لبنان	-0.80	-0.86	-0.91	-0.92	-0.52	-0.57	-0.42	-0.39	-0.41	-0.34	-0.26
ليبيا	-1.10	-0.80	-0.88	-0.91	-0.83	-0.82	-0.78	-0.86	-0.83	-0.84	-1.05
موريتانيا	-0.66	-0.74	-0.53	-0.64	-0.13	-0.22	0.24	0.26	-0.19	-0.17	..
المغرب	-0.23	-0.29	-0.25	-0.31	-0.21	-0.08	-0.08	-0.09	0.08	0.22	0.51
عُمان	0.48	0.57	0.40	0.46	0.46	0.64	0.44	0.87	0.65	0.67	-0.25
قطر	1.64	1.33	1.01	0.89	0.87	0.81	0.77	0.84	0.84	0.80	-0.24
السعودية	0.15	0.05	-0.10	-0.19	-0.04	-0.12	0.18	0.27	0.13	-0.07	-1.05
الصومال	-1.73	-1.91	-1.90	-1.85	-1.68	-1.82	-1.71	-1.15	-1.79	-1.76	-1.67
السودان	-1.24	-1.47	-1.36	-1.13	-1.42	-1.30	-1.30	-1.07	-0.97	-1.01	-1.08
سوريا	-0.96	-1.09	-1.05	-0.90	-0.63	-0.67	-0.50	-0.26	-0.70	-0.73	-1.04
تونس	0.02	-0.04	0.03	0.02	0.00	0.33	0.51	0.57	0.21	0.18	-0.24
الإمارات	1.04	1.08	1.03	0.94	1.03	1.18	1.16	1.13	0.53	0.39	-0.25
فلسطين	-0.44	-1.13	-0.84	-1.10	-1.02	-0.47	-1.09	-0.99	-0.97	-0.95	..
اليمن	-1.03	-0.72	-0.74	-0.75	-0.81	-1.00	-0.75	-0.88	-0.90	-0.76	-0.26

المصدر : البنك الدولي : (http//info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp)

ملحق رقم (8): التعبير والمساءلة

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-1.04	-1.00	-0.99	-0.96	-0.74	-0.77	-1.07	-1.06	-1.26	-1.37	-1.33
البحرين	-0.83	-0.85	-0.84	-0.83	-0.73	-0.58	-0.69	-0.69	-0.92	-1.04	-1.19
جزرالقمر	-0.29	-0.27	-0.42	-0.24	-0.58	-0.52	-0.42	-0.58	-1.02	-0.64	-0.04
جيبوتي	-1.11	-1.13	-1.19	-1.09	-1.05	-0.68	-0.62	-0.60	-0.62	-1.06	-0.72
مصر	-1.12	-1.16	-1.20	-1.23	-0.93	-0.99	-1.02	-1.06	-0.84	-0.85	-1.00
الأردن	-0.85	-0.72	-0.68	-0.65	-0.50	-0.57	-0.68	-0.77	-0.26	-0.37	-0.38
الكويت	-0.54	-0.56	-0.52	-0.39	-0.31	-0.36	-0.44	-0.38	-0.28	-0.27	-0.47
لبنان	-0.33	-0.39	-0.45	-0.43	-0.34	-0.37	-0.67	-0.74	-0.29	-0.34	-0.39
ليبيا	-1.89	-1.95	-1.97	-1.97	-1.87	-1.75	-1.78	-1.80	-1.63	-1.60	-1.82
موريتانيا	-1.01	-0.91	-0.70	-0.86	-1.09	-1.18	-0.91	-0.81	-0.87	-0.76	-0.95
المغرب	-0.79	-0.76	-0.75	-0.71	-0.71	-0.64	-0.70	-0.51	-0.51	-0.22	-0.58
عُمان	-1.08	-1.06	-1.06	-0.95	-0.73	-0.63	-0.92	-0.74	-0.66	-0.65	-1.02
قطر	-0.89	-0.69	-0.73	-0.72	-0.40	-0.47	-0.67	-0.62	-0.54	-0.75	-0.94
السعودية	-1.77	-1.68	-1.62	-1.67	-1.32	-1.41	-1.63	-1.64	-1.49	-1.50	-1.63
الصومال	-1.99	-1.87	-1.90	-1.82	-1.89	-1.76	-1.58	-1.51	-1.86	-2.03	-1.91
السودان	-1.59	-1.65	-1.66	-1.68	-1.65	-1.60	-1.51	-1.48	-1.63	-1.75	-1.95
سوريا	-1.63	-1.73	-1.77	-1.76	-1.51	-1.52	-1.57	-1.58	-1.53	-1.47	-1.61
تونس	-1.27	-1.24	-1.26	-1.24	-0.99	-0.82	-0.92	-0.95	-0.72	-0.76	-0.86
الإمارات	-0.87	-0.95	-1.00	-1.01	-0.68	-0.78	-0.82	-0.72	-0.58	-0.56	-1.02
فلسطين	-1.01	-0.91	-0.87	-0.64	-0.75	-1.02	-1.29	-1.21	-1.09	-0.99	-0.70
اليمن	-1.27	-1.19	-1.08	-1.07	-0.99	-0.89	-1.05	-1.21	-0.92	-0.77	-0.94

المصدر: البنك الدولي : (http//info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp)

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الاربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الاربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
ادوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات الإنتاجية وقياسها	د. علي عبدالقادر علي	الستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. حسن الحاج	الثالث والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات التعليم	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. عدنان وديع	الثامن والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. احمد الكواز	التاسع والستون
السياسات التنموية	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
المؤشرات المركبة	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.إبراهيم اونور	الثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
بطالة الشباب	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الاسواق المالية	د. إبراهيم اونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. احمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية العدد المقبل	**د. حسين الطلافحة**	**المائة والثالث عشر**
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	**د. وليد عبدمولاه**	**المائة والرابع عشر**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org